المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد لتحقيق الأمن المجتمعي
اسم الكاتب: أ.م.د. بدرية صالح عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2649
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد لتحقيق الأمن المجتمعي

أ.م.د. بدرية صالح عبد الله
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد
badrea.salh@gmail.com

الملخص :

تعد قضايا الامن المجتمعي والتنمية المستدامة من الظواهر العالمية التي برز الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية وتبلورت في عقد التسعينيات الغرض من وراء الدراسة القاء الضوء على الامن المجتمعي وأبعاد التنمية المستدامة وكيف تمكنت المجتمعات من مواجهة تحديات الامن والعيش في العصر التنموي وتحقيق الاستقرار والتقدم ، ان النزاعات الدولية والحروب الاهلية والدكتاتوريات التي شكلت تهديد للتنمية المستدامة منها ما وضع النظم السياسية ازاء مسؤولية اخلاقية لإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبدء بدورات علمية وفاعلة للتنمية المستدامة توفر مساحات رحبة للتكامل والاندماج وتحويل الافراد الى قوة فاعلة داخل مجتمعاتها الضامنة للتنوع .

كلمات مفتاحية : الحكم الرشيد ، التنمية المستدامة ، الامن المجتمعي ، الحوكمة.

تاريخ الاستلام :٢٠٢٣/٣/٢٧ تاريخ القبول:٢٠٢٣/٥/٥ تاريخ النشر:٢٠٢٣/٦/١

Dialectic relationship between sustainable development and Rational governance to achieve societal security

Assist prof.Dr. Badrea Salih Abdulla
Center for Strategic Studies - University of Baghdad

Abstract :

The issues of societal security and sustainability development are among the global phenomena that gained attention after the Second World War and crystallized in the 1990s.

The purpose of this study is to shed light on societal security and sustainability development, and how societies were able to face security

challenges, live in the development era, and achieve stability and progress. International civil wars and dictatorships that posed a threat to sustainability development, including the facts that put political systems towards a moral responsibility to find solutions to economic, social, cultural and political problems, and start scientific and effective courses for sustainability development that provide ample spaces for completeness and incorporation and transform individuals into an effective force within their societies that guarantee diversity.

Keywords: Rational Governance, Sustainability Development, Societal Security, Governance

المقدمة :

تعد قضايا الامن المجتمعي والتنمية المستدامة من الظواهر العالمية التي برز الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية وتبلورت في عقد التسعينيات ، والغرض من وراء الدراسة القاء الضوء على الامن المجتمعي وأبعاد التنمية المستدامة وكيف تمكنت المجتمعات من مواجهة تحديات الامن والعيش في العصر التنموي وتحقيق الاستقرار والتقدم ، ان النزاعات الدولية والحروب الاهلية والدكتاتوريات شكلت تهديد للتنمية المستدامة ، مما وضع النظم السياسية ازاء مسؤولية اخلاقية لإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبدء بدورات علمية وفاعلة للتنمية المستدامة لتحويل الافراد الى قوة فاعلة داخل مجتمعاتها الضامنة للتنوع ، وسنتناول في بحثنا مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم الحكم الرشيد ايضا والعلاقة بينهما، وان ازمة الدول في بناء امنها المجتمعي اي قدرة الدولة على ادارة التنوع ألاثني والثقافي كانت من الاسباب التي أدت الى ظهور الحوكمة، فالتنوع ألاثني والثقافي والعادات والتقاليد كلها مؤثرات ذات اهمية كبرى في صنع السياسة العامة، وان التقدم التكنولوجي له ابعاد اخرى تؤثر على خط القيم حيث انه يغير الاطر الاقتصادية الحضارية التي تنظم الحياة السياسية وهذه المشكلة تعاني منها كثير من الدول النامية التي تخرج من مرحلة نزاعات او حكم دكتاتوري او تتخلص من احتلال خارجي او حتى في بعض الدول المتقدمة التي تتميز بالتنوع الثقافي وبالتالي فهي مضطرة لتطبيق نموذج اخر من الحكم لكي تستطيع ان تبني حكما عادلا مع وجود تنوع ثقافي ، فهذه الشراكة الثلاثية بين المواطن والدولة والمؤسسات غير الرسمية اما ان تؤدي الى الارتقاء بالمجتمع او الى الفشل وتشتت الهوية الوطنية .

أهمية البحث :

يهدف البحث الى التعرف على اهمية دراسة مفاهيم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة و الامن المجتمعي و ما هي المرتكزات الاساسية في بناء السياسات العامة الناجحة التنموية للمجتمع .

اشكالية البحث :

تعد الدراسة محاولة لتحليل اشكالية الامن المجتمعي ، والعلاقة بينها وبين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وما هو دورها في تعزيز الامن المجتمعي .

فرضية البحث :

ان الامن المجتمعي واجه مخاطر كبيرة نتيجة الحروب الاهلية والنزاعات الدولية والدكتاتوريات هذا ما جعل النظم السياسية في العالم امام مسؤولية ايجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبدء بدورات عملية وفاعلة للتنمية المستدامة وتحويل الافراد الى قوة فاعلة داخل مجتمعاتها الضامنة للتنوع .

منهجية البحث :

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الذي يساعدنا في تتبع احداث هذه الظاهرة و البحث في بدايات وجذور المراحل التطورات ، كذلك تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لغرض وصف حالة ما حدث وما كان .

المبحث الاول : اطار مفاهيمي (الحكم الرشيد – التنمية المستدامة – الامن المجتمعي)

يتحدث هذا المبحث عن مفهوم الحكم الرشيد ومعايير ومرتكزات الحكم الرشيد ، اضافة الى مفهوم التنمية المستدامة ونظريات التنمية الى جانب مفهوم الامن المجتمعي .

المطلب الاول : مفهوم الحكم الرشيد:

استخدم مفهوم الحكم الرشيد ترجمة عن اللغة الانكليزية (Rational Governance)، وهنا نشير الى أمر يختلف من شخص لآخر حسب ظروف التكوين الفكري والنشأة الاسرية والمكانة الاجتماعية وان تعبير الحكم (الرشيد،الجيد،الصالح)، لايوجد اتفاق حولها فما نراه صالحاً يراه آخرون غير ذلك، مادام البشر مختلفين ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، وهناك اسباب عديدة وراء ظهور مفهوم الحكم الرشيد تتعلق بقضية اساسية هي كيفية الإفادة من الموارد العامة ومنذ

الستينيات حتى اواخر الثمانينيات في القرن العشرين ارتبط تحقيق التنمية مباشرة بتحقيق الحكم الرشيد وكثير من التنمية اهدرت بلا عائد بسبب سوء السياسات وكثير من الموارد ضاعت بسبب الفساد وحرمت الدول النامية من فرص حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. اذا ارساء دعائم حكم رشيد يؤدي الى استخدام افضل للموارد المتاحة وتعظيم العائد منها (فوزي ٢٠١٨ ، ٣٣)، واستخدم مفهوم الحكم الصالح في مؤسسات الامم المتحدة مطلع التسعينات لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة المجتمع باتجاه تطويري تنموي تقدمي ، وتقوم به قيادات سياسية منتجة و ملاكات ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع والمواطنين وتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم و تعزيز الثقة فيما بينهم (محمد ٢٠١٦ ، ٢٦٢)، إضافة الى ذلك اختلف التعريف حول الحكم الرشيد نظراً لتعدد أبعاده السياسية والاقتصادية وقد عرفه البنك الدولي بأنه (اسلوب ممارسة السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية)، وهذا يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم (البعد السياسي) ، قدرة الحكومة على ادارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الاقتصادي)، احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها (البعد المؤسساتي) (ساجد ٢٠١٧ ، ٥٠)، أما برنامج الامم المتحدة الانمائي فيعرفه بممارسة السلطات (السياسية،الاقتصادية،الادارية) لتحسين شؤون المجتمع على كافة المستويات وتشمل الاليات التي يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة خلافاتهم (محمد ٢٠١٦ ، ٢٦٣)، وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة وخلق اليات تمكن هذه الاطراف من القضاء على الظاهرة او على الاقل التقليص منها (البابلي ٢٠١٨ ،٢)[*]، ونتيجة لاتصال المفهوم بالديمقراطية الغربية المبنية على أساس (المشاركة،الرقابة،الشفافية،المسائلة) يمكن تعريف الحكم الرشيد بأنه (أقامة الدولة القانونية التي تحترم فيها الحريات العامة وتصان حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ويعرف ايضاً بأنه تنسيق بين المؤسسات المجتمعية

* لابد من التفريق بين مصطلحين مختلفين هما اسلوب الحكم و الحكم الرشيد حيث ان اسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات و العمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة وهي اذاً تتصل بالسياسة والابعاد السياسية بالمعنى الشامل اما الحكم الرشيد فأنه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك الاليات و القواعد المؤسسة و العمليات تتسم بالفاعلية كحكم القانون ، رشادة عملية ، صنع القرار ، الشفافية ، المسائلة ، المشاركة ، التمكين ، حقوق الانسان .

المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً تربط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط والمسائلة في النهاية بواسطة الناس ويستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع (فرجاني ٢٠٠٠ ، ٨)، ومن الاسباب التي كانت وراء ظهور هذا المفهوم العولمة وانتشار ظاهرة الفساد عالمياً وتطور الشركات وضرورة اشراك القطاع الخاص بالمجتمع المدني والتغيير في دور الدولة من فاعل رئيسي في تخطيط السياسة العامة وصنعها الى الشريك الاول بين عدة شركاء في ادارة شؤون الدولة والمجتمع (المنوفي ١٩٨٧ ، ٢٩٢) و (اندرسون ١٩٩٩ ، ٢٣) .

اولاً : المرتكزات الاساسية للحكم الرشيد : قبل الحديث عن خصائص الحكم الرشيد سنتعرف على مؤشرات الحكم السيئ او غير الصالح والعمل على محاربتها و القضاء عليها وهذه المؤشرات هي : (شعبان ٢٠٠٧)

١. الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة ويقوم بشكل دائم الى استخدام الموارد العامة او استغلالها لصالح مصلحة خاصة .
٢. الحكم الذي ينقصه الاطار القانوني و لا ينطبق مفهوم حكم القانون عليه بحيث تطبق القوانين تعسفياً و يعفي المسئولين أنفسهم من تطبيق القوانين.
٣. الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية و الاجرائية امام الاستثمار الانتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح السريع و المضاربات .
٤. الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار الياته و ثقافته والقيم التي تتسامح مع الفساد .
٥. الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضعيفة او مغلقة او غير شفافة للمعلومات و لعمليات صنع القرار بشكل عام وعمليات وضع السياسات العامة بشكل خاص .
٦. الحكم الذي تتميز باهتزاز شرعية الحكم و ضعف ثقة المواطنين به مما يدفع الى انتشار القمع و مصادرة الحريات و انتهاك حقوق الانسان وسيادة التسلط .

وعند تجاوز تلك السلبيات يكون الحكم على اعتاب الحكم الرشيد (محمد ٢٠١٦ ، ٢٦٨)، وطبقاً للأمم المتحدة نرى ان الحكم الرشيد هو الذي تتوفر فيه الشروط التالية (معزب ٢٠٢٠ ، ١٦) :

١. حكم القانون Rule of Law : يتعين ان يتسم الاطر القانونية بالعدالة و ان تطبق دون تحيز و ينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الانسان .
٢. الشفافية Transparency : وهي من أهم مبادئ الحكم الرشيد او الصالح و واحدة من المصطلحات الحديثة التي تستخدمها الجهات المهمة لمكافحة الفساد في العالم وجاءت في سياق ضرورة إطلاع الجماهير على منهج السياسات العامة و تعريفهم بكيفية ادارة الدولة من

قبل القائمين عليها وذلك للحد من السياسات غير المعلنة التي غالباً ما تكون غامضة وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح (الشطي ٢٠٠٦ ، ١٤٠) .

٣. المسئولية Accountability : اي ان تتضافر كل الجهود الدولية لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغيدة لهم بقدر المستطاع (فوزي ٢٠١٨ ، ٣٨) .

٤. بناء التوافق يعمل الحكم الرشيد (الصالح) على التوافق بين المصالح المختلفة للتوصل الى توافق واسع على ما يشكل لمصلحة الجماعة .

٥. المساواة Equity : و هي ان تتوفر للنساء و الرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم (مبارك ٢٠١٢ ، ١١٣) .

٦. الفعالية و الكفاءة Efficiency , Activity : تنتج المؤسسات و العمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية و المالية .

٧. المسائلة يتعين ان يكون متخذو القرار في الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني خاضعين للمسائلة .

٨. الرؤية الاستراتيجية Strategically vision : يمتلك القادة و الجمهور منظور واسعاً للحكم الرشيد و التنمية الانسانية و متطلباتها مع فهم السياق التأريخي و الثقافي والاجتماعي (آل ثاني ٢٠١٨ ، ١٥) .

ثانياً : معايير قياس الحكم الرشيد : وضعت هيئة البنك العالمي (٢٢) مؤشر لاختيار الحكم الرشيد منها (١٢) تخص المسائلة العامة وحسب موقعها و (١٠) تخص جودة الادارة منها :

١. مؤشر المسائلة العامة : يشمل هذا المؤشر اربع مجالات هي (درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد ، درجة المشاركة السياسية ونوعيتها ، درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب) ، وتشمل درجة المسائلة السياسية البيانات والموضوعات الاتية : (الحقوق السياسية للأفراد – الحريات المدنية – حرية الصحافة – الاداء السياسي – التوظيف لدى الجهاز التنفيذي – تنافسية التوظيف – انفتاح التوظيف – المشاركة في التوظيف – القيوم لدى التنفيذ المسائلة الديمقراطية – الشفافية في ادارة الموارد المالية وامتلاك رؤية مستقبلية يعمل الجميع على تحقيقها (الاحدب ٢٠١٥ ، ٣٧) .

٢. مؤشر جودة الادارة: يقيس حدود الفساد في مجال الادارة للموارد وإدارة السوق ومدى احترام الحكومة للقوانين، ويشمل البيانات حول درجة الفساد ونوعية الادارة وحقوق الملكية والادارة

المالية وتخصيص الموارد واحترام تطبيق القانون والسوق الموازي (آل ثاني ٢٠١٨ ، ٣٣)، وقد حدد برنامج الامم المتحدة الانمائي اربع مجالات للحكم الرشيد او الحوكمة هي :

اولا : الحوكمة الاقتصادية : ويتضمن عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في النشاطات الاقتصادية في الدولة وهذا النوع من الحوكمة يؤثر في القضايا الاجتماعية مثل تحقيق العدالة ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة (مبارك ٢٠١٢ ، ١٢٣) ، وتوضح الدراسات التي اعدها البنك الدولي الخاص بالبلاد النامية والمنطقة العربية الاهمية لعوامل منظومة الحوكمة في زيادة سرعة التنمية الاقتصادية لمواكبة البلاد الصناعية المتقدمة وترجح هذه الدراسات انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في البلاد العربية .

ثانيا : الحوكمة السياسية : يوجد هذا النوع في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة التي يجب ان يكون لديها جهاز تشريعي مستقل ، وجهاز تنفيذي ، وجهاز قضائي يتمتع باستقلالية عن الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي .

ثالثا : الحوكمة الادارية : هي نظام تطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يجب ان تتصف بالكفاءة والاستقلالية والمسائلة والشفافية .

رابعا : الحوكمة الشاملة: وتشمل جميع العمليات والهياكل للمجتمع التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية لحماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية (معزب٢٠٢٠ ، ١٥).

المطلب الثاني : التنمية المستدامة :

برزت بصورة اساسية في النصف الثاني من القرن العشرين (مفهوم التنمية) ويعود سبب ذلك الى تعدد ابعاد هذا المفهوم ومستوياته وتداخله مع العديد من المفاهيم الاخرى (النمو، التقدم، التطور، التخطيط، الحداثة، الانتاج) مما ادى الى وجود ثلاث نظريات حاولت جميعها تفسير التنمية وسبل تحقيقها فضلا عن المعوقات التي تواجهها وربطها بالتخلف كمفهوم مناقض للتنمية وهذه النظريات قد تأثرت بالفكر السياسي و الايديولوجي حول العالم وهي كما يأتي :

١- نظرية التحديث: تأثرت هذه النظرية بالاتجاه الرأسمالي حيث يرى روادها ان معوقات التنمية تتلخص في القيم والمعتقدات والاتجاهات السالبة لدى المجتمع بالإضافة الى التوجه نحو الماضي والافتقار للقدرة الثقافية للتوافق مع الظروف الحديثة (محمود ٢٠٠٠ ، ١٠٦) .

٢- نظرية التبعية : ظهرت في امريكا اللاتينية في ستينيات القرن الماضي ونشأت كرد فعل على نظرية التحديث وقد تأثرت بالفكر الاشتراكي وما حققه الاقتصاد آنذاك من نجاحات بعد الحرب العالمية الثانية وانتقال الاتحاد السوفيتي من بلد زراعي متخلف اقتصاديا الى بلد

متطور صناعي حيث يرى منظروها ان السبب الاساسي لتخلف الكثير من دول العالم الجنوبي هو التبعية للنظام الرأسمالي العالمي ودوره امام العالم الغربي والنظام الرأسمالي في خلق واستمرار التخلف في دول العالم الثالث (سعد الدين ١٩٨٦ ، ٨٨) .

٣- نظرية النظام العالمي : وهي رد فعل وخطوة اكثر تقدما من نظرية التبعية لعدم الرضى عن التفسير الذي تقدمه نظرية التحديث وقسم العالم الى ثلاث مجموعات وفق هذه النظرية كل مجموعة تتمتع بخصائص وميزات حتى وان برزت الحاجة للتعامل العضوي بينها .

وقد برزت كتابات عديدة وابرز من اسهم في هذا المجال هو ادورد بابي الذي يعد اول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يعتقد ان التنمية المستدامة هي اهم تطور في الفكر التنموي الحديث وهي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق اقصى قدر من النمو والارتقاء (مصطفى ٢٠٠٠ ، ٢٣٢)، تعد اقتصاديات التنمية فرع جديد من فروع علم الاقتصاد يركز على دراسة اسباب التخلف وسبل الخروج منها من خلال تبني استراتيجيات وسياسات معينة كذلك يهتم هذا الفرع بالتخصيص المثالي لموارد الانتاج النادرة ونموها الى جانب ذلك يهتم بدراسة الترابط بين البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنية لأجل تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الجهل والتخلف، وبدأ الاهتمام بموضوع التنمية سواء على مستوى الشعوب والحكومات بعد الحرب العالمية الثانية حيث قسم العالم الى دول متقدمة ودول متخلفة، ومن التحديات التي واجهت الدول النامية هي مواكبة التقدم الاقتصادي العالمي (مهنا ١٩٨٧ ، ١٥٢)، وثم تطور مفهوم التنمية في عقد التسعينات ليصبح اكثر شمولا ، والتنمية الشاملة تبني سياسات هادفة لإزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة وتوزيع الدخل القومي ، ويمكن تحديد ماهية التنمية المستدامة وتحديد عناصرها من خلال دراسة المفهوم ذاته وتحليله وجوهر هذا المفهوم ومضمونه وتحليل ابعاد التنمية وتعطي كلمة تنمية والاستدامة معنى النمو والزيادة المتأنية والدائمة من حيث المكان والزمان ، ولقد تم وضع تعريف التنمية المستدامة او القابلة للاستدامة على اساس سلسلة من خبرات الدولة اجريت برعاية الامم المتحدة في الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٠ ، توضح انها (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون ان تعرض للخطر قدرة الاجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم الخاصة) (موقع الامم المتحدة ٢٠١٢)، وطبقا لتعريف منظمة الاغذية والزراعة (FAW) عام ١٩٨٩ للتنمية المستدامة هي ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والتقني والمؤسسي بطريقة تضمن استمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريودي جانيرو/١٩٩٢ تضمن

البند (٣) نص التنمية المستدامة: يجب اعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة (عبد الحسن ٢٠٠٠ ، ٨١)، وأورد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في جوهانسبرك/٢٠٠٢ ما يشبه التعريف والتحديد للمصطلح بالالتزام شعوب العالم المجتمعين في المؤتمر (اقامة مجتمع عالمي انساني منصف وعطوف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الانسانية للجميع) وبناءا على ذلك تقع على عاتقهم مسؤولية جماعية لتعزيز وتقوية اركان التنمية المستدامة المترابطة وهي تنمية اقتصادية واجتماعية وحماية البيئة على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي والعالمي (الركابي ٢٠٢٠ ، ٩٤)، ويوضح استاذ الحماية والتنمية في جامعة كامبردج المملكة المتحدة (و.م.ادامس) جوهر التنمية المستدامة من خلال تأشير ابرز مضامينها ومكونات مفهوم التنمية وهي : (الاعتماد المتبادل: فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات ، المواطنة والإشراف: على كل فرد تحمل المسؤوليات داخل المجتمع لضمان ان يصبح العالم مكان افضل ، احتياجات الاجيال القادمة وحقوقها من أهم الاحتياجات الاساسية للمجتمع ، التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، جودة الحياة: الاعتراف بان تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر اساسية للاستدامة ، عدم التعيين والاحتياطات: الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع والاعتراف بأساليب التعليم المستدامة والمرنة ، تغيير المستدام: فهم ان الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي الى تأثير سلبي على اساليب حياة البشر (موقع الامم المتحدة) و (بوريج ٢٠١٨ ، ٣) . وللتنمية المستدامة ابعاد وأهداف وخصائص ومتطلبات وكالتالي :

اولا : أبعاد التنمية المستدامة : ترتكز على جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية مترابطة ومتداخلة ومتكاملة في اطار تفاعلي تتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد ويمكن التعامل مع هذه الابعاد على انها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة فضلا عن بعد رابع مهم وقاسم مشترك بين الابعاد الثلاثة الرئيسية اضافه بعض المتخصصين وهو البعد التكنولوجي ، والأبعاد هي:

أ- البعد الاقتصادي : تهدف التنمية المستدامة للبلدان الغنية الى اجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل الى اضعاف اضعافها في البلدان او في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة وتشمل (النمو الاقتصادي المستدام ، كفاءة رأس المال ، اشباع الحاجات الاساسية ، العدالة الاقتصادية)

ب- البعد الاجتماعي والبشري : ويتضمن التنمية البشرية التي تهدف الى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم وعنصر المشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم ، والإنسان محور التنمية المستدامة فضلا عن عنصر العدالة والمساواة والإنصاف للأجيال القادمة والبشر الذين يعيشون اليوم ، علاوة على تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة (الركابي ٢٠٢٠ ، ٩٨) .

ت- البعد البيئي : ويشمل النظم الايدلوجية ، الطاقة ، التنوع البيولوجي ، الانتاجية البيولوجية ، القدرة على التكيف .

ث- البعد التكنولوجي : وتتمثل في استعمال التكنولوجيات انظف في المرافق الصناعية تتسبب في نفايات او ملوثات وتعيد تدوير النفايات داخليا .

ثانيا : اهداف التنمية المستدامة : وضعتها الأمم المتحدة وتعرف باسم الاجندة العالمية لعام ٢٠٣٠ وهي رؤية و دعوة عالمية للعمل من اجل القضاء على الفقر و حماية الأرض وتتألف من (١٧) هدفاً عالمياً و (١٦٩) مقصداً تمت صياغتها لتكون (خطة لتحقيق مستقبل أفضل واكثر استدامة للجميع) أطلقتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥ ومن المحدد بلوغ تلك الاهداف بحلول عام ٢٠٣٠ (الركابي ٢٠٢٠ ، ١٠٣)، وكافة هذه الاهداف موجهة لمساعي الانمائية العالمية والاقليمية والقومية والمحلية على مدار السنوات (١٥) القادمة وتقر خطة التنمية التي تشمل الاهداف السبعة عشر، وكما ان اهداف التنمية لها بعد عالمي حيث يكون تطبيقها في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء كما انها تستهدف الحكومات بجميع مستوياتها بالإضافة الى قطاع الاعمال والمجتمع المدني كما انها تتميز بالمرونة (عيد ٢٠١٩ ، ٣٣) .

و جاءت الاهداف على النحو الاتي :

أ- الهدف الاول : القضاء على الفقر (القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان) .

ب- الهدف الثاني : القضاء التام على الجوع (القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) .

ت- الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاهة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار) .

ث- الهدف الرابع : التعليم الجيد (ضمان التعليم الجيد المنصف و الشامل للجميع و تعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع) .

ج- الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين(تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات).

ح- الهدف السادس : المياه النظيفة و النظافة الصحية (ضمان اتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارة مستدامة) .

خ- الهدف السابع : طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) .

د- الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع) .

ذ- الهدف التاسع : الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية (اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار)

ر- الهدف العاشر : الحد من اوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها .

ز- الهدف الحادي عشر : مدن ومجتمعات محلية ومستدامة (جعل المدن و المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) .

س- الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسئولان (ضمان وجود انماط استهلاك وإنتاج مستدامة).

ش- الهدف الثالث عشر : العمل المناخي (اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة) .

ص- الهدف الرابع عشر : الحياة تحت الماء (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية) .

ض- الهدف الخامس عشر : الحياة في البر (حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها) .

ط- الهدف السادس عشر : السلام والعدالة (تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من اجل التنمية) .

ظ- الهدف السابع عشر : عقد الشركات لتحقيق الاهداف (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية) .

مما تقدم نرى ان مبادئ و اهداف التنمية تشمل مفاهيم واسعة كالمساواة بين الاجيال والعدالة بين الجنسين والسلام والتسامح والحد من الفقر وحفظ وصيانة البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية و العدالة الاجتماعية .

ثالثا : خصائص التنمية المستدامة : تتميز عملية التنمية المستدامة بأنها شاملة ومتواصلة ومستمرة ومتعددة الجوانب وتسعى لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية وبشرية وبيئية لذلك فان خصائصها شاملة ومتعددة منها : (القدور ٢٠١٩)

١- تنمية يعد البعد الزمني فيها هو الاساس فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة .

٢- تنمية تراعي حق الاجيال في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الارض .
٣- تنمية تضح تلبية الاحتياجات الاساسية للفرد من البشر في المقام الاول (الغذاء – السكن – الملبس) (العمل – التعليم – الخدمات الصحية) .

وهناك انماط تمثل مكونات التنمية المستدامة وهي: الاستدامة المؤسسة،الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة البيئية، البشرية المستدامة. (بدران ٢٠١٤ ، ٩١) و (بهنان ٢٠١٥ ، ١٥) .

رابعاً : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة : يتطلب تحقيق التنمية المستدامة مجموعة من الانظمة الثابتة التي يجب ان تتمثل في واقع الحياة الانسانية وأبرزها :

١- نظام اجتماعي يقدم الحلول للتنمية غير المتناغمة ويقدم المقترحات الممكنة لديمومة وتصعيد الفعاليات الادارية و الاجتماعية .
٢- نظام اقتصادي : يستطيع من خلال مقدرته على احداث فوائض انتاجية على اساس الاعتماد الذاتي والاستدامة (الحسني ٢٠٢٠ ، ٩) .
٣- نظام انتاجي : اداري وطني ودولي يراعي فيها الانماط المستدامة للتجارة والتمويل .

من خلال ما تقدم من تعاريف للتنمية المستدامة ومتطلباتها انها مستمدة من مبادئها الثلاث (العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والفعالية الاقتصادية) وهنا نجد الاهتمام بربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب البيئية بمعنى ان الارض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها كمميزات من اجل تحسين مستويات المعيشة وضمان حياة جيدة للبشرية اليوم وللأجيال القادمة .

خامساً : مؤشرات التنمية المستدامة: لقد وضعت لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة (٥٩) مؤشرا في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية (بدران ٢٠١٤ ، ١١٥) و (فوزيه ٢٠١٥ ، ٥٢) . ومع بداية القرن (٢١) بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير وتقوم على عشر مبادئ اساسية هي (تحديد الاولويات بعناية،الاستفادة من كل دولار،اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الاطراف،استخدام ادوات السوق حيث مايكون ممكن،الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية،العمل مع القطاع الخاص،الاشراك الكامل للمواطنين،توظيف الشراكة التي تحقق النجاح، تحسين الاداء الاداري المبني على الكفاءة والفعالية،ادماج البيئة من البداية)، ويعتمد عليها صانعي السياسة البيئية والعقيدة البيئية الجديدة .

المطلب الثالث : الامن المجتمعي :

على الرغم من الاهمية القصوى للأمن فان استخدامه يعود الى الحرب العالمية الثانية في الادبيات الداعية لأي تتحقيق الامن وتجنب الحرب . والأمن من وجهة نضر دائرة المعارف البريطانية يعني (حماية الامة من خطر القهر على يد القوى الاجنبية) ، كما عرف وزير الدفاع الامريكي الاسبق في كتابه جوهر الامن بأنه (يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة) وان الامن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر او المستقبل) ، وهو ما قال به وزير الخاريجية الامريكي ادورد استاتينوس الذي حدد هوية المكونين الجوهريين للأمن البشري اللازم لتحقيق السلام (أ. في الجبهة الامنية التي لاتكون الا بالتحرر من الخوف ، ب. في الجبهة الاقتصادية والاجتماعية حيث يعني النصر والتحرر من العوز) ، وتطور هذا المصطلح ليشمل مفهوم عام للأمن الاجتماعي لكل نواحي الحياة التي تهم الانسان المعاصر بدءاً من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي الى الاستقرار الشخصي في محيطه الاسري وبيئته الخارجية، عليه فإن الامن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الاساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية والتأمينات الاجتماعية ومواجهة الظروف الطارئة، وقد ظهر مصطلح الامن الانساني في النصف الثاني من عقد التسعينات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة مابعد الحرب الباردة وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية ويجب ان يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ولقد اصبح هذا المفهوم ركن في السياسة الخارجية ووظف كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري وكأداة صنع للسياسة في العلاقات الخارجية (البياتي ٢٠١٩ ، ٢٥) و (محمد ٢٠١٤ ، ٢٣) . اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٨/٤١ الصادر في ١٩٨٦/١٢/٤ والذي رأى أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين اساسيين لأعمال التنمية التي تعتبر عملية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية)، تهدف الى التحسين المستمر لرفاه الانسان، وفي تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ ربط مفهوم الامن بإشباع الحاجات الانسانية من الامن (الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الفردي، المجتمعي، السياسي) واستمر تطور مفهوم الامن ومع دخول الالفية الثانية تحول الى مفهوم عالمي تسعى جميع الدول لتحقيقه بالتعاون مع بعضها، ويعرف الامن المجتمعي (قدرة مجتمع ما على الثبات على سماته الاساسية في مواجهة

الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة او الحقيقية) لان الامن المجتمعي ببساطة يرتبط بالنماذج التقليدية (اللغة، الثقافة، الهوية، الشعائر الدينية والوطنية)، وان تحديد مؤشر تهديد الامن المجتمعي من عدمه مرتبط بمدى ادراك جماعة ما بأن هويتها مهددة حينها تبدأ بالتصرف للحفاظ على امنها ، اذاً الامن المجتمعي هو قدرة المجتمع على الاستمرار في الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة او الفعلية وحماية كيان الدولة من الانقسامات الاثنية والطائفية وغيرها بفعل ازمة الهوية ، ولقد كان للتطور المعرفي العلمي والتكنولوجي دور مهم في تغيير نظرة المجتمعات البشرية للتنمية ، حيث سابقاً كان يركز على البعد الاقتصادي دون التفكير بالأبعاد الاخرى للحياة الانسانية مما ادى الى ظهور مشاكل تهدد مستقبل الحياة البشرية ليظهر بعده نموذج جديد لتنمية المجتمعات البشرية ومحور جوهري جديد في بناء السياسات العامة للدول هو مفهوم التنمية المستدامة وجاء لخلق التوازن بين الابعاد الثلاث المكونة للحياة البشرية والمتمثلة بالبعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي (عنتر ٢٠٠٥ ، ٥٧) .

مما تقدم نرى ان في السابق كان يركز على البعد الاقتصادي على مستقبل الحياة البشرية لكن في الوقت الحاضر ظهرت التنمية بأبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

المبحث الثاني : دور الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في تحقيق الامن المجتمعي

في هذا المبحث سنتناول اهمية الحكم الرشيد في التنمية المستدامة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ودور الفاعلون سواء الفاعلون الرسميون او وسائل الاعلام والقوة العسكرية والامن السبراني وقوة المؤسسات التربوية والاكاديمية في تحقيق التنمية المستدامة والامن المجتمعي .

يركز الحكم الرشيد على تأمين القدر الاعلى من المشاركة والكفاءة في عملية اتخاذ القرارات وتطبيقها على جميع الاصعدة وفي المستويات المختلفة بمعنى انه لا يركز على ممارسات الحكم من قبل الشعب فقط وإنما يركز على كيفية الحكم لتعزيز قيم الشعب المنتجة والبناءة لمجتمعه وتقليص القيم الهدامة ، وهكذا فان الحكم الرشيد بات الاطار الجديد لدور الدولة الذي تحول من فاعل رئيسي ومركزي في (وضع السياسات وتمثيل المجتمع في صنع السياسات العامة وتطبيقها فضلا عن كونه وسيطا في حل النزاعات وتملك المشروعات والمسئولية عن ادارتها وتوزيع الدخل والخدمات)، الى كونه الشريك الاول مع القطاعات الخاصة او منظمات المجتمع المدني في ادارة شؤون الدولة والمجتمع وفي عمليات التنمية وفي جميع مجالات الحياة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) . إن دور الحكم الرشيد يركز على ارساء النظام العام وتثبيت الاستقرار وإدارة التنوع الاجتماعي داخل المجتمع ونتيجة لذلك يتحقق الامن المجتمعي بصورة مستدامة

ومستمرة وهذا من اهم اهداف السياسة العامة التي تعنى بضبط العلاقات بين الفواعل الرسميين وغير الرسميين وعلى جميع الاصعدة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى الوطني (الفهداوي ٢٠٠١ ، ٢٢٠) و (العزاوي ٢٠١١ ، ٨٢) ، لذلك تحقيق الاستقرار العام للمجتمع يرتبط ارتباط مباشر بالأمن خصوصا في مفهومة الموسع والشامل حيث يقع توفير الامن على عاتق صانعي القرار وراسمي السياسات العامة الذين يواجهون التحديات والتهديدات ، وهنا تتضح اهمية الحكم الرشيد في تحقيق اهداف التنمية والوصول بالمجتمع من خلالها الى الاستقرار وبناء امن مجتمعي مستقر ودائم .

المطلب الاول : اهمية الحكم الرشيد بالنسبة للتنمية المستدامة :

تقوم التنمية المستدامة على اساس الديمقراطية وتهدف الى بناء نظام اجتماعي يمتاز بالعدالة ليرفع القدرات البشرية بالاعتماد على مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم للوصول الى مستوى رفيع في الحياة وتتجسد علاقة التنمية بالحكم الرشيد من خلال (حسن ٢٠٠٤ ، ٤٠) :

١- الوطنية : حيث تشمل جميع الفئات والطبقات من كلا الجنسين مع الاخذ بنضر الاعتبار التوزيع الجغرافي بين الحظر والريف .
٢- المستقبلية: تشمل مراعاة مصالح الاجيال الموجودة حاليا دون المساس بمصالح الاجيال المقبلة.
٣- العالمية والتي تشمل التوزيع العادل للثروات بين الدول الغنية والفقيرة وتنظيم علاقات دولية تتصف بقدر عالي من الاحترام الانساني والتزام اعلى بالقواعد القانونية .

ومن اجل ان يسهم الحكم الرشيد في اعمال اهداف التنمية المستدامة عليه القيام بالاتي :

١- المسائلة : وفيها يخضع جميع المسئولين والحكام وصناع القرار في جميع القطاعات في الدولة لمبدأ المسائلة والمحاسبة امام الرأي العام وأصحاب المصلحة المؤسسية (داوود ٢٠١٢ ، ٩٥).
٢- الشفافية : يجب ان تكون المعلومات متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها .
٣- المساواة : ان الناس جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا فرق بينهم من حيث اللون والشكل او الطائفة او القومية والطبقة لا حاكم ولا محكوم .
٤- التشاركية : يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار (دخيل ٢٠١١ ، ٤٨) .
٥- التجاوب المسئول : سعي المؤسسات المجتمعية لتوجيه العمليات لخدمة أصحاب المصلحة .

٦- الفعالية والكفاءة : وجوب ان تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي الاحتياجات مع تحقيق افضل استخدام للموارد ، و الفعالية تمثل القدرة على تنفيذ السياسات والمشاريع والخدمات بجودة عالية من خلال ادارات مختصة كفوءة (محجوب ٢٠١٣ ، ٣٣٥) .

٧- اتباع حكم القانون: ضرورة ان تتسم الاطر القانونية بالعدالة ولا بد من توخي الحياد في انفاذها خاصة في القوانين المتعلقة بحقوق الانسان (برنامج الامم المتحدة الانمائي ١٩٩٧) .

٨- الاتجاه نحو بناء التوافق والاندماج : يمثل توسيط الحكم الرشيد للمصالح المختلفة للوصول الى توافق واسع للآراء بشأن ما يحقق مصلحة المجموع كأفضل ما يكون.

المطلب الثاني : الفاعلون الأساسيون في ارساء الحكم الرشيد وأثرهم في التنمية المستدامة

يعتمد بناء الحكم الرشيد وتأسيسه على الترابط المتفاعل بين ثلاثية المواطن والمجتمع المدني والسلطة الدستورية المدنية (فياض ٢٠١١ ، ١) ، ويمكن تلخيص الاطراف المساهمة :

١- صناع القرار : هم احد الفواعل الاساسية في ارساء مبادئ الحكم الرشيد ، وغالبا ما يكون صناع القرار هم القادة (رئيس الدولة ورئيس الوزراء) .

٢- القطاع الخاص : يجب اتاحة الفرص له لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تسهيل الاجراءات لتمكينه من تقديم الخدمات للمواطنين .

٣- وسائل الاعلام المحكومة : ان حرية التعبير ركن اساسي في الحكم الرشيد حيث يمكن لاكبر عدد من المواطنين في المجتمع من المساهمة في رصد وتطبيق القرارات العامة حول التنمية المستدامة (نصيف ٢٠١٨، رؤيا للبحوث والدراسات) .

٤- قوتي المجتمع المدني والمجتمع المحلي : وفقاً لبرنامج الامم المتحدة الانمائي حدد المجتمع المدني بمجموعة من الروابط والجمعيات التي ينظم اليها افراد المجتمع بصورة طوعية وتشمل المؤسسات غير الحكومية والنقابات المهنية والجمعيات الثقافية والنسائية واللغوية والدينية والجمعيات الخيرية ورابطات رجال الاعمال والنوادي الاجتماعية والرياضية والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية ، وجماعات البيئة ومؤسسات الاكاديمية ومؤسسات الابحاث السياسية و وسائل الاعلام وتدخل ايضا الاحزاب السياسية (حسن ٢٠٠٤ ، ٥٧) .

٥- المؤسسات التربوية والأكاديميات العامة والخاصة : توفر المؤسسات التعليم لكل انسان واكتساب المهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لتشكيل مستقبل مستدام .

٦- القوة العسكرية وشبه العسكرية: ان تطور المؤسسة العسكرية ادارياً وفنياً سيسهم في تطور الدولة وإرساء الحكم الرشيد فيها اما القوة شبه العسكرية هي تتمثل في القوة التكنولوجية المتمثلة :

أ- الامن السبراني : تمثل قطاعات عديدة للدولة مثل (الطاقة ، الاتصالات ، النقل ، الخدمات الحكومية المالية والتجارية والالكترونية) وما ينتج عنها من تداعيات عديدة بسبب ظهور جرائم سيبرانية اثرت على استمرار عملية التنمية وأصبحت تشكل تحدي للأمن القومي والدولي وبذلك ظهر الامن السبراني .

ب- القوة البشرية : مجموعة مدنية منظمة تحت هيكل عسكري وكثيرا ما يكون تشكيل مثل هذه القوة كرد فعل على ضعف الدولة وعدم قدرتها على حماية مواطنيها .

٧- العاملون في القطاعات غير الرسمية : وهم فاعلين اساسيين ايضا في ارساء الحكم الرشيد ولهم تأثيرهم على التنمية المستدامة والأمن المجتمعي ويشمل هؤلاء العاملين الحرفيين العاملين في الصناعات الحرفية واليدوية وكذلك العاملين في الشركات الامنية والأجنبية .

٨- القادة الدينيون : تلعب المؤسسة الدينية دوراً بارزاً في حياة الشعوب من خلالهم لان جميع الاديان تحمل رسالة اخلاقية اجتماعية عملية مفيدة وسامية تستطيع من خلالها التأثير على رشادة الحكم.

٩- الرسميون المنتجون : وهم الوكلاء الفنيين والمدراء العامين ومدراء الدوائر وحتى مدراء الاقسام ويعتبرون فاعلين اساسين ايضا في الحكم الرشيد ولهم تأثيرهم على التنمية المستدامة والأمن المجتمعي ، و يجب ان تكون هذه النخبة مستقلة عن القيادة السياسية بحيث لا تصل اليها المصالح الفئوية لبعض السياسيين .

المطلب الثالث : ابعاد الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة والامن المجتمعي :

اولا : حوكمة التجارة والصناعة والاقتصاد: ان للحوكمة التجارية تأثير على التنمية المستدامة وبناء الامن المجتمعي حيث تعمل وفق فكرة وضع نظام يحكم عمل الشركات ويضبط ممارساتها مع فرض رقابة على اعمالها بغية ايجاد مؤسسات كفوءة تسهم في بناء اقتصاد وطني متين يتمتع بالشفافية والتنافسية بهدف الحد من اي تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني والأطراف الفاعلة والمجتمع المحلي جراء عدم الالتزام بأفضل الممارسات في ادارة شركات المساهمين ، أما الحوكمة الصناعية فلها تأثير في التنمية المستدامة إذ أن الصناعات التحويلية تمثل القوة الدافعة للنمو الاقتصادي وفرصة نمو الاعمال التجارية وتعزيز التكنولوجيا ونمو الانتاج من خلال ماتوفره من فرص عمل وتخفيف حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي العادل وهي شروط اساسية للقضاء على الفقر المدقع وفق رؤية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وفي الحوكمة الاقتصادية يتم تنسيق السياسات الاقتصادية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي اي انها عملية صنع وترشيد

للسياسات العامة الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي الى الاستقرار الاجتماعي والذي يساعد بدوره ببناء الامن المجتمعي (رشوان ٢٠١٨ ، ١١).

ثانيا : تنمية الموارد البشرية وحوكمة الصحة والرفاه الاجتماعي : وفيها يتم اعداد العنصر البشري بالشكل الصحيح من خلال التدريب والتطوير للمهارات والإمكانات بما يتفق مع الاحتياجات الخاصة للمجتمع اي تطوير الموارد البشرية والتركيز على العنصر البشري والقوى العاملة بالدولة بسبب ان هذا العنصر هو المحرك الاساسي والحاسم لكل الموارد الاخرى في جميع القطاعات والمجالات ، اما حوكمة الصحة العامة فتتم من خلال اسهام تحسين الصحة البشرية في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر وهذا ما ينعكس على رفاه المجتمع واستقراره ويساعد على بناء الامن المجتمعي للدولة ، ويشمل الرفاه الاجتماعي جميع الاشياء التي تؤثر ايجابيا في نوعية الحياة مثل العمل اللائق والموارد الاقتصادية التي تلبي الاحتياجات والسكن الجيد فضلا عن الحصول على التعليم والصحة ، وان قدرة اي حكومة على خلق مؤسسات قادرة على ايصال وتقديم الخدمات للفرد بكفاءة وانسيابية عالية هي المقياس الاكثر اهمية للحكم الرشيد كما ان تأثير الحكم الرشيد على الرفاه الاجتماعي يتضح من خلال تحديد معايير اكثر شمولا في (التشاركية ، الفعالية والكفاءة ، اتباع احكام القانون ، الشفافية ، المساواة ، التجاوب المسئول ، التوافق والإجماع) . (حداد ٢٠٠٨،جامعة دمشق).

ثالثا : البيئة : بسبب سوء استخدام الموارد المتاحة والاستنزاف لثروات البيئة لجأت دول العالم لأتباع سياسية الاستغلال الرشيد للموارد وجعل موضوع الحكم الرشيد وحماية البيئة لأجل التسيير الاقتصادي الفعال كما ان النشاط الاقتصادي يعد ابرز مصادر تلوث البيئة وتغيير الموارد ، وان الحكم الرشيد ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق استغلال امثل للموارد المتاحة بهدف تنشيط عمل مختلف القطاعات الاقتصادية مع حماية مصادر الطاقة والاستخدام الامثل الرشيد لها ان تفاقم المشاكل البيئية والأضرار الناتجة عنها تؤثر في سير عملية التنمية ومن ثم سيكون تأثيرها سلبيا في عملية بناء الامن المجتمعي (منير ٢٠١٧، موقع كتابات) .

مما تقدم نرى ان لأبعاد الحكم الرشيد تأثير على النظام البيئي مثل المحافظة على المياه وتحليل النفايات ومكافحة تأكل التربة والوقاية من الفيضانات ويأتي تأثير ابعاد الحكم الرشيد ليشمل القطاع الزراعي، البنية التحتية، الخدمات العامة، وأيضا القضاء والأمن العام، كما اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التطلع الى عالم يسوده احترام حقوق الانسان وكرامته وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

وضمان تكافؤ الفرص ووصول المجتمع الى العدالة، وان ابعاد الحكم الرشيد تمثل عملية اصلاح سياسية تقنية هدفها تحسين الطرق التي يوفر فيها قطاع الامن أمن الدولة والأمن الانساني من خلال الشفافية والمسائلة وحكم القانون والتشاركية لضمان حقوق الانسان في ظل حماية قانونية اجتماعية واقتصادية ، وهذا ما ينعكس بشكل ايجابي على عملية بناء الامن المجتمعي .

الخاتمة :

في هذا البحث تم التعرف على مفهوم الحكم الرشيد و مرتكزاته وعناصره كذلك مفهوم التنمية المستدامة و ابعادها وعلاقتها بالحكم الرشيد وما مدى تأثيرهما معاً على الامن المجتمعي وكما ذكرنا سابقا هناك اسباب عديدة وراء ظهور مفهوم الحكم الرشيد من ابرزها هي كيفية استغلال الموارد العامة بالشكل الافضل ومنذ الستينات وحتى اواخر الثمانينات من القرن العشرين ، وعرفنا كذلك ان تحقيق التنمية يرتبط ارتباط مباشر لتحقيق الحكم الرشيد وكثير من فرص التنمية ضاعت بلا فائدة بسبب سوء السياسات وأيضا كثير من الموارد ذهبت بسبب الفساد الذي حجب الفرص الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبعض الدول بمعنى ان وجود مرتكزات الحكم الرشيد تحقق التنمية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة والطاقات وهذا في النهاية يعزز الامن المجتمعي و لإرساء الحكم الرشيد وتحقيق الاهداف التنموية بصورة عامة وتعزيز الامن المجتمعي هناك خطوات اساسية منها :

أ- ترسيخ العدالة الانتقالية وعلاقتها بالتنمية وإنشاء مشروع المصالحة الوطنية الذي يسعى ارساء السلام و الامن المجتمعي.

ب- تعزيز الوحدة الوطنية داخل البلد وتغييب الهوية القومية على الهوية الفرعية .

ت- انشاء احزاب سياسية فاعلة ومستدامة .

ث- حوكمة المجتمع المدني لأنه الشريك والأساسي في بناء الدولة الحديثة وهو حلقة الوصل بين الدولة والقطاع الخاص .

ج- الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري وتحويل المؤسسات الاهلية (العشائرية ، والقبلية) الى مؤسسات تقوم بدور ايجابي في التنمية .

ح- وضع استراتيجية فعالة وتشريعات قانونية لمكافحة الفساد الاداري وتطبيق القانون .

خ- تقوم الحكومة برفع نسب التخصيصات للوزارات ذات العلاقة بمؤشرات التنمية المستدامة (التربية ، التعليم ، الصحة ، البيئة) وان تضع هذه الوزارات خطط لرفع مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة.

د- وضع رؤية مستقبلية وإستراتيجية للتنمية المستدامة في العراق .

ذ- تهيئة بيئة شرعية تضمن عملية التنمية المستدامة بسلاسة ورفع مستوى الوعي الشعبي بالتنمية .

ر- استخدام الموارد البشرية والاقتصادية بشكل يضمن تحقيق العدالة وتهيئة متطلبات الاستقرار الامني والسياسي وضمان حقوق الانسان .

قائمة المصادر :

١. سعد الدين، ابراهيم . ١٩٨٦. النظام الدولي واليات التبعية . مجلة المستقبل العربي . بيروت .
٢. بدران، احمد جابر.٢٠١٤. التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.مصر .
٣. عيد، محمود عمر احمد . ٢٠١٩. تحقيق الانشطة الطلابية لبعض اهداف التنمية المستدامة بالجامعات المصرية من وجهة نظر الطلاب (دراسة حالة لجامعة الفيوم)،مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية،المجلد ١١،العدد ٥،مصر.
٤. محمد، ايمن احمد .٢٠١٦ . دور النظام السياسي في بناء البعد السياسي للأمن الانساني العراقي انموذجا. اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية . جامعة بغداد .
٥. برنامج الامم المتحدة الانمائي ١٩٩٧ .
٦. آل ثاني، تحرير العنود احمد. ٢٠١٨ . تجربة الحكم الرشيد في قطر (روافع التنمية المستدامة و التمكين المجتمعي ١٩٩٥ – ٢٠١٣) . مركز الجزيرة للدراسات . قطر .
٧. بوريج ، فرانك . ٢٠١٨ . فلسفة التنمية المستدامة رهانات في نقض التنمية . ترجمة د . ايمن محمد منير . دار جامعة الملك سعود للنشر . السعودية .
٨. الاحدب ، جلال . ٢٠١٥ . محاضرات في التنمية البشرية . مكتبة الاقتصاد . دار امجد للنشر .
٩. اندرسون،جيمس.١٩٩٩.ترجمة الدكتور عامر الكبيسي. صنع السياسات العامة.عمان.دار المسيرة للنشر والتوزيع .
١٠. البابلي ، نبيل . ٢٠١٨ . الحكم الرشيد:الابعاد والمعايير والمتطلبات . المعهد المصري للدراسات.
١١. الحسني ، زهير . ٢٠٢٠ . توظيف الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ في تحقيق التنمية المستدامة في العراق . مجلة العلوم السياسية . جامعة بغداد . العدد (٥٩) .
١٢. الركابي ، ساجد حميد . ٢٠٢٠ . التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ . المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين . المانيا .
١٣. فوزي ، سامح . ٢٠١٨ . الحكم الرشيد . موسوعة السياسية للشباب .
١٤. بهنان ، سماح سهيل . ٢٠١٥. التنمية البشرية المستدامة وصنع السياسات العامة دراسة مقارنة بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٣-٢٠١٣). رسالة ماجستير . كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين .
١٥. عبد الحسن ، صلاح . ٢٠٠٠ . الاطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها . ندوة بيت الحكمة (١١ – ١٤ / شباط).
١٦. معزب ، عادل جار الله . ٢٠٢٠ . الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية.المركز الديمقراطي العربي.

١٧. فياض ، عامر حسن . ٢٠١١ . نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح . مجلة كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد . العدد (٤٣) .
١٨. محمود ، عبد الجبار . ٢٠٠٠ . التنمية و التنمية البشرية المستدامة النشوء والارتقاء المفاهيمي الاشكالي . ندوة بيت الحكمة (١١ – ١٤ /شباط) .
١٩. شعبان ، عبد الحسين . ٢٠٠٧. الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة/الحوار المتمدن،العدد (١٨٠٤).
٢٠. رشوان ، عبد الرحمن ، و محمد عبد الله ابو رحيمة . ٢٠١٨ . اثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية . على الموقع www.ptcdb.edu.pss .
٢١. محجوب ، عبد الكريم سعد . ٢٠١٣. النظام السياسي الامثل بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الانسان . مجلة السياسة الدولية . الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية. العدد (٣٠) .
٢٢. بن عنتر، عبد النور . ٢٠٠٥. تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية. العدد (١٦٠) .
٢٣. مصطفى ، عدنان ياسين . ٢٠٠٠ .التنمية المستدامة بين ايدلوجية الشمال ومأزق الجنوب رؤية سوسيولوجي . ندوة بيت الحكمة (١١ – ١٤ / شباط).
٢٤. محمد ، علاء عبد الحفيظ . ٢٠١٤ . الموائمة بين اعتبارات الامن والممارسة الديمقراطية التجربة الامريكية انموذجا . مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية . الامارات .
٢٥. الشطي، اسماعيل ، و آخرون . ٢٠٠٦. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية . ط٢ . بيروت.
٢٦. داوود ، عماد الشيخ . ٢٠١٢ . الشفافية ومراقبة الفساد . بغداد . مجلة المنصور . العدد (١٨) .
٢٧. نصيف ، عماد . ٢٠١٨ . اعلام الموت .. مليون قتيل والفاعل معلوم . رؤيا للبحوث والدراسات . (http://ruyaa.cc/page/5734).
٢٨. ألبياتي،فراس عباس.٢٠١٩. الامن البشري بين الحقيقة والزيف–المجتمع العراقي انموذجا. تصوير احمد ياسين.
٢٩. مبارك ، فرح ضياء حسين . ٢٠١٢. الحوكمة بين السياسات العامة و سياسات الحكم . دار الجواهري. بغداد .
٣٠. الفهداوي ، فهمي خليفة . ٢٠٠١. السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل . دار المسيرة للنشر . عمان.
٣١. فوزيه، قماري ، و غميط مبروكة . ٢٠١٥ . الحوكمة ومتطلبات التنمية المستدامة . رسالة ماجستير . كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة ٨ ماي قالمة .
٣٢. حسن ، كريم . ٢٠٠٤ . مفهوم الحكم الصالح . مجلة المستقبل العربي . العدد (٣٠٩) .
٣٣. المنوفي ، كمال . ١٩٨٧ . اصول النظم السياسية المقارنة . شركة الربيعان للنشر والتوزيع . الكويت .
٣٤. دخيل ، محمد حسن . ٢٠١١ . الديمقراطية والحكم الصالح ودورهما في استقرار الانظمة والمجتمعات . مجلة الكوفة للعلوم القانونية السياسية / جامعة الكوفة . المجلد (١) . العدد (٩) .
٣٥. مهنا ، محمد نصر . ١٩٩٨ . النظرية السياسية المقارنة تحليل لخبرات مجموعة مختارة من الدول . مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية .
٣٦. منير ، محمودي . ٢٠١٧. التنمية المستدامة بين المتطلبات الامنية والحكم الراشد . ١٤/حزيران . موقع كتابات : kitabat@kitabat.com

٣٧. حداد ، مناور . ٢٠٠٨ . دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية . جامعة دمشق/ كلية الاقتصاد . (١٥/تشرين الاول) . على الموقع https://arabprf.com/?p=2065 .
٣٨. موقع الامم المتحدة . ٢٠١٢. التنمية المستدامة . الجمعية العامة للأمم المتحدة. (http://www.un.org).
٣٩. فرجاني ، نادر . ٢٠٠٠ . الحكم الصالح رفعه العرب في صلاح الحكم بين البلدان العربية . مجلة المستقبل العربي . العدد (٢٥٦) . حزيران .
٤٠. العزاوي ، وصال نجيب . ٢٠١١ . قياس جودة نظام الحكم انموذجا فاعلية الاداء الحكومي في العراق . مجلة كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد . العدد (٤٢) .
٤١. ساجد ، يزن خلوق محمد . ٢٠١٧. السلطة التشريعية وضع السياسات العامة في النظام البرلماني دراسة مقارنة بين الديمقراطية الراسخة والديمقراطيات الناشئة . اطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.
٤٢. القدور، يمان هاشم . ٢٠١٩. ماهي التنمية المستدامة. الموقع https://mawdoo3.io/article/15098 .

Reference list

1. Saad Aldean, Ebraheem.1986.The international system and dependency mechanisms.Arab Future Magazine.Beirut.
2. Badran,Ahmad Jaber.2014.Economic development and sustainable development.Jurisprudence and Economic Studies Center.Egypt.
3. Ead,Mahmood Umar Ahmad.2019.Achieving student activities for some of the goals of sustainable development in Egyptian universities from the point of view of students (a case study of Fayoum University).Journal of Fayoum University for Educational and Psychological Sciences,Volume 11, Issue 5, Egypt.
4. Muhamad,Ayman Ahmad.2016.The role of the political system in building the political dimension of Iraqi human security model.thesis Ph.D in political science.Baghdad University .
5. United Nations Development Program 1997.
6. Al thane,tahrer alanod ahmad.2018.The experience of good governance in Qatar (The levers of sustainable development and community empowerment 1995-2013). Al Jazeera Center for Studies.Qatar.
7. Borej,frank.2018.The philosophy of sustainable development stakes in the denial of development. Translated by Dr. Ayman Mohamed Mounir.King Saud University Publishing House. Saudi Arabia .
8. Alahdab,jalal.2015.Lectures in human development.Economics Library.Amjad Publishing House.
9. Andrson,gems.1999.Translated by Dr. Amer Al-Kubaisi.public policy making.Oman.Dar Al Masirah for publication and distribution.
10. Albably,nabel.2018.Goodgovernance:dimensions,standards and requirements.The Egyptian Institute for Studies.
11. Alhasny,zuher.2020. Employing the general budget for the year 2019 in achieving sustainable development in Iraq.Journal of Political Science. Baghdad University. Issue (59).

12. Alrkaby,sajedhamed.2020.Sustainable development and confronting environmental pollution and climate change. Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin.Germany .
13. Fauze,sameh.2018. Good governance . Encyclopedia of political youth.
14. Bahnan,samah suhel.2015. sustainable human development and public policy making, a comparative study between Iraq and the United Arab Emirates (2003-2013). Master Thesis .College of Political Science/ Al-Nahrain University.
15. Abd alhasn,salah.2000. The conceptual framework used in measuring sustainable human development and determine their levels.House of Wisdom Symposium (11-14 February).
16. Maazeb,Adel jaar allah.2020. Good governance and human development in the Arab countries.Arab Democratic Center.
17. Fayad,Amer Hassn . 2011. Towards an Iraqi thinking map to build good governance. Journal of the College of Political Science / University of Baghdad.Issue (43).
18. Mahmmod,Abd aljbar.2000. Development and sustainable human development Emergence problematic conceptual.House of Wisdom Symposium (11-14 February).
19. Shaaban,Abd Alhussaen.2007. Good governance (rightly guided) sustainable Development/Civil Dialogue, Issue (1804).
20. Rashuan,Abd Alrhman. And mohammad abd allah abo Rhaema .2018. effect of applying principles governance as a tool to achieve sustainable development In enhancing the quality of financial reports. on the site www.ptcdb.edu.pss
21. Mhjub , abd alkarem saad .2013 . optimal political system Between reality and ambition, a study in the relationship between good governance and human rights. Journal of International Politics. Al-Mustansiriya University / College of Political Science. Issue (30).
22. Bn Aantar, abd alnor .2005. The development of the concept of security in international relations. Journal of International Politics. Issue (160).
23. Musstafa , adnan yasen . 2000 . .sustainable development between The ideology of the North and the predicament of the South Vision Sociology . House of Wisdom Symposium (11-14 February).
24. Muhammd , alaa abd alhafed .2014. . matching between security considerations and practice Democracy is the American experience as a model . Emirates Center for research The strategy . The UAE .
25. Alshate , asmaael . and others. 2006. Corruption and Good Governance in the Arab Countries: Research and Discussions of the Symposium Intellectual organized by the Center for Arab Unity Studies. 2nd edition. Beirut.
26. Dawod,Emad Alshaikh.2020.Transparency and control of corruption.Baghdad.Mansour Journal Issue (18).
27. Nasef,Emad.2018.Death notice.One million dead and the perpetrator is known.Ruya for research and studies.(http://ruyaa.cc/page/5734).
28. Al-Bayaty,Fras Abas.2019.Human security between truth and falsehood - Iraqi society as a model.Photo by Ahmed Yassin.
29. Mubark,Farah Diyaa Hussain.2012.Governance between public policies and governance policies.Al-Jawahiry House. Baghdad.
30. Al-Fahdawe,Fahmy Khalefa.2001.Public policy is a holistic perspective in structure and analysis.Al Massira Publishing House.Oman.

31. Fawzya,qimary and Gameat Mabruka.2004.Governance and the requirements of sustainable development.Master Thesis.College of Law and Political Science/University of 8 May Guelma.
32. Hasan,kareem.2004.The concept of good governance.Arab Future Magazine. Issue (309).
33. Al-Minufy,Kamal.1987.The origins of comparative political systems.Al-Rubaian Company for Publishing and Distribution.Kuwait.
34. Dekheel,Muhammad Hasan.2011.Democracy and good governance and their role in the stability of regimes and societies.Kufa Journal of Political Legal Sciences.University of Kufa .Volume (1). Issue (9).
35. Muhana,Muhammad Naser.1998.Comparative political theory is an analysis of the experiences of a selected group of countries.University Youth Foundation.Alexandria.
36. Munear,Mahmmody.2017. Sustainable development between security requirements and rational governance.14/June.Kitabat website: kitabat@kitabat.com.
37. Hadad,Manawer.2008.The role of corporate governance in economic development.Damascus University/College of Economics. (October 15). on the site (https://arabprf.com/?p=2065).
38. United Nations Site.2012.Sustainable development.United Nations General Assembly.(http://www.un.org).
39. Ferjani, Nader. 2000. Good governance raised by the Arabs in the goodness of governance between Arab countries. Arab Future Magazine. Issue (256). June.
40. Al-Azzawi, Wesal Najeeb. 2011. Measuring the quality of the government system as a model for the effectiveness of government performance in Iraq. Journal of the College of Political Science / University of Baghdad. Issue (42).
41. Sajid, Yazan Khalouk Muhammad. 2017. The Legislative Power and Public Policy Development in the Parliamentary System A Comparative Study Between Established Democracy and Emerging Democracies. PhD thesis. College of Political Science / Al-Nahrain University.
42. Al-Kaddour, Yaman Hashem. 2019. What is sustainable development. The website is https://mawdoo3.io/article/15098.